أبو حيان الأندلسي في مواجهة الآراء النحوية من خلال "البحر المحيط" اتفاقاً واختلافاً [*]

الدكتور: مطلق محمد مبارك المرشاد

استاذ مشارك – الجامعة الدولية للعلوم والتكنولوجيا iuk**– الكويت**

الملخص:

يتناول هذا البحث جانبًا مهمًّا من جوانب شخصية أبي حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيّان، الإمام أثير الدين الأندلسي الغرناطي، نحويّ عصره ولغويّه ومفسّره ومحدّثه ومقرئه ومؤرخه وأديبه، صاحب «البحر» و«النهر»، الذي وظّف علمه الواسع في خدمة البيان القرآني، واطلع على آراء العلماء والمفسرين الذين سبقوه أو عاصروه، وجعل له قواعد ومعايير في تفضيل رأي عالم على رأي آخر؛ إذ رأى أن توجيه النص القرآني وإعرابه وبيان معناه لا يتوقف على علوم القرآن فقط، بل لابد من الوقوف على كلام العرب بالسماع الثابت، والتطبُّع به وتفهُّم معانيه، وأن علم التفسير ليس متوقفًا على علم النحو فقط، كما يظن بعض الناس.

ويتصدى البحث للإجابة عن التساؤلات حول تبعية أبي حيان العلمية لمدرسة دون أخرى، أو مناصرة عالم ضد آخرَ، وما إذا كان أبو حيان موضوعيًّا في اختياره وحياديًّا إزاء ما يمليه النص الإعرابي، أم تحكمت فيه ميوله الشخصية؟ وتكون إجابته منهجية في تتبع أثر ذلك في اختياراته الإعرابية في مواضع النقل والموافقة والاختلاف، ويظهر ذلك جليًّا في كتابه "البحر المحيط" من خلال اختياراته الإعرابية التي توضح منهجه، والمدارس التي وافق اختياره آراءها النحوية في بعض المسائل، أو تلك التي رد آراءها عليها وضعّفها.

---

[*] **مجلة كلية الآداب جامعة القاهرة المجلد (٨٥) يوليه ٢٠٢٥.**

Abu Hayyan Al-Andalusi in Confrontation with Grammatical Views Through *Al-Bahr Al-Muhit*: Agreement and Disagreement

Abstract

This research explores an important aspect of the personality of Abu Hayyan Muhammad bin Yusuf bin Ali bin Yusuf bin Hayyan, known as Imam Athir al-Din al-Andalusi al-Gharnati. He was the leading grammarian, linguist, exegete, hadith scholar, reciter, historian, and literary figure of his time, and the author of *Al-Bahr* and *Al-Nahr*. Abu Hayyan employed his extensive knowledge in the service of Quranic eloquence, studying the views of scholars and exegetes who preceded or contemporaneously lived with him. He established principles and criteria for preferring one scholar's opinion over another, believing that the interpretation and grammatical analysis of Quranic text should not rely solely on the sciences of the Quran. Instead, he emphasized the necessity of understanding the language of the Arabs through authentic oral transmission, internalizing its usage, and grasping its meanings. He also argued that the science of exegesis is not solely dependent on grammar, as some people assume.

This study addresses key questions regarding Abu Hayyan's academic allegiance—whether he adhered to a particular grammatical school over others or favored one scholar against another. It also examines whether his grammatical choices were objective and neutral based on syntactic evidence or influenced by personal inclinations. The research systematically traces the impact of these considerations on his grammatical selections, particularly in cases of agreement, transmission, and disagreement. This is evident in his book *Al-Bahr Al-Muhit*, where his grammatical preferences reveal his methodology, the grammatical schools whose views he endorsed in certain matters, and those whose opinions he refuted or deemed weak.

مقدمة

«الإعراب فرع المعنى».. هذه العبارة تشرح لنا بوضوح لماذا اختلف النحاة في التوجيه الإعرابي لبعض الكلمات، وخصوصًا في القرآن الكريم، فهذا لا شك كان تبعًا لاختلافهم في وجوه التفسير، وتبعًا لاختلافهم في بعض الاستعمالات النحوية كالاختلاف بين من يستعمل (ليس) أداة للنفي ومن يستعملها فعلًا، وكان للمدارس النحوية دور في ذلك، لكن أبا حيان الأندلسي كانت له معاييره في الترجيح، التي لم تكن تجنح لمدرسة معينة حتى لو كان هواه معها أو مع أحد من أعلامها، بل نراه يُخضع الترجيحَ لكلام العرب بالسماع الثابت، والتطبُّع به وتفهُّم معانيه؛ ما قد يدفعه إلى الإغلاظ لبعض النحاة راميًا إياه بالعجمة.

وفي هذا البحث نرى كيف أن أبا حيان قد وضع المدارس النحوية على سفود نقده، فنجده يعرض في تفسيره لكثير من المسائل النحوية، مستعرضًا مذاهب النحويين في كل منها، مع اختلافاتهم في إعرابها، ثم يختار ويرجح ما يراه صوابًا في معظم ذلك، أو يكتفي بنقل الأوجه في المسألة من دون أن يبدي رأيه فيها.

ومن المعايير التي انتهجها أبو حيان في تحديد اختياراته: كشف المعنى وبيان الغاية، والتقيد بحدود الأوائل وشروطهم، والابتعاد عن التكلف والتمحُّل إعرابًا وتقديرًا، والإعراب على أفصح الوجوه، والتعويل على السماع الثابت عند العرب فيما يختار ويرجح.

وإننا في هذا البحث سنتناول عددًا من المسائل النحوية وآراء كل مدرسة فيها بدءًا من مدرسة البصرة، ثم مدرسة الكوفة، مرورًا بمدرسة بغداد، وصولًا إلى المدرستين المصرية والأندلسية، مسلطين الضوء على موقف أبي حيان من هذه المسائل اتفاقًا واختلافا، ومبينين الوجه الذي اختاره ورجحه، وكذا المسائل التي عرضها وسكت عنها فلم يرجح منها شيئًا.

أهمية البحث: وتكمن أهمية هذا البحث في الكشف عن وجه من وجوه النزاهة عند علماء اللغة والنحو الذين يمّموا وجههم صوب العلم، غير متلبسين بتحيُّزٍ أو انتصارٍ لعالم على حساب آخر، مبتغين في ذلك رعاية كتاب الله والعناية به، واضعين لمن بعدهم النهج القويم للسير في هذه السبيل.

منهج البحث:

يسلك هذا البحث مسار المنهج الوصفي التحليلي لرصد أبرز المسائل التي توقف عندها أبو حيان مع المدارس النحوية وأعلامها وبعض النحاة، اتفاقًا واختلافًا، وبيان رأيه فيها وأثر ذلك في بعض وجوه التفسير، حيث ذكر أبو حيان هذه المسائل في سياق تفسيره «البحر المحيط».

تمهيد

بعد صدر الإسلام بدأت العناية بعلوم العربية وضبط مفردتها وبيان خصائصها، وكان لعلوم القرآن الكريم نصيب كبير في تقعيد هذه العلوم بسبب رغبة العلماء بتحديد نظام لغوي دقيق للعربية، حفاظًا على القرآن الكريم من النحل أو التصحيف آنذاك، وقد عمل في إعرابه علماءُ كثرٌ منذ ذلك الوقت إلى يومنا هذا، فاتفقوا في مسائل واختلفوا في أخرى، وغايتهم من هذا وذاك تصب في غايتين اثنتين؛ الأولى تدبر المعاني القرآنية على أكمل وجه ممكن، والثانية بيان الوظيفة المثالية للنحو والإعراب في تحديد المعاني بدقة؛ ولذلك عد إعراب القرآن الكريم علمًا جليلًا عند علماء اللغة والتفسير، وقال ابن عطية في ذلك: إعراب القرآن أصل في الشريعة؛ لأنه بذلك تقوم معانيه التي هي الشرع.

وبعد أن كانت غاية هذا العلم الاستعانة به في تفسير القرآن الكريم، صار يظهر كعلم مستقل بذاته، له ضوابطه وقواعده وشواذُّه، في منظومة لغوية شديدة الانتظام والتعقيد، فصدرت المؤلفات التي تُعنى بعلم النحو والإعراب وتحديد أسسه على أدق وجه من خلال جهود متضافرة لأجيال كثيرة، وقد تناول علماء العربية تفسير القرآن الكريم وإعرابه كلٌّ بحسب ما فتح الله به عليه من

العلم، فتنوع تناول العلماء لإعراب القرآن الكريم، فمنهم من اقتصر على بيان غريبه ومشكله، كما في مشكل إعراب القرآن للقيسي، ومنهم من فصّل في ذلك وبوَّبه كالباقولي في كتابه إعراب القرآن، ومنهم من جمع بين كل من علم القراءات وعلم الإعراب ككتاب معاني القرآن للفراء، وكتاب المحتسب لابن جني، ومنهم من سلك علم الإعراب في ضمن تفسيره ليتحقق به فهم معاني السياق القرآني في الآيات، كالطبري في كتابه جامع البيان، وابن عطية في المحرر الوجيز، والزمخشري في الكشاف (العكبري، **التبيان في إعراب القرآن**، ج١، مقدمة المحقق، ص ج – د).

وأبو حيان الأندلسي هو محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيّان، الإمام أثير الدين الأندلسي الغرناطي (٦٥٤ – ٧٤٥هـ/١٢٥٦ – ١٣٤٤م)، ومن أبرز مصنفاته: البحر المحيط في التفسير، ومختصره النهر المادّ، والتذييل والتكميل في شرح التسهيل، وارتشاف الضَّرَب، ويعد أبرز علماء عصره في العربية، فهو نحوي ولغوي ومفسر ومحدّث ومقرئ ومؤرخ وأديب، وظّف علمه الواسع في خدمة البيان القرآني، واطلع على آراء العلماء والمفسرين الذين سبقوه أو عاصروه، وجعل له قواعد ومعايير في تفضيل رأي عالم على رأي آخر؛ إذ رأى أن توجيه النص القرآني وإعرابه وبيان معناه لا يتوقف على علوم القرآن فقط، بل لابد من الوقوف على كلام العرب بالسماع الثابت، والتطبُّع به وتفهُّم معانيه، وأن علم التفسير ليس متوقفًا على علم النحو فقط، كما يظنه بعض الناس، بل أكثر أئمة العرب هم بمعزل عن التصرف في الفصاحة والتفنن في البلاغة؛ ولذلك قلّت تصانيفهم في علم التفسير، وقل أن ترى نحويًّا بارعًا في النظم والنثر، كما قل أن ترى بارعًا في الفصاحة يتوغل في علم النحو.

ويجيب هذا البحث عن تساؤلات حول تبعية أبي حيان العلمية لمدرسة دون أخرى، أو مناصرة عالم في مقابلَ عداءِ آخرَ، فهل كان أبو حيان موضوعيًّا في اختياره وحياديًّا إزاء ما يمليه النص الإعرابي، أم تغلبت عليه ميوله الشخصية؟ وتكون إجابته منهجية في تتبع أثر ذلك في اختياراته الإعرابية في مواضع النقل

والموافقة والاختلاف، ويظهر ذلك جليًّا في كتابه "البحر المحيط" من خلال اختياراته الإعرابية التي توضح منهجه، والمدارس التي وافق اختياره آراءها النحوية في بعض المسائل، أو تلك التي رد آراءها عليها وضعّفها، بل قد يتعرض أحيانًا لأعلام النحو بشيء من السخرية في منع ما أجازوه أو إجازة ما منعوه، فكانت المدارس عنده على سَفُّود معايير فوق موقد النقد.

معايير اختيارات أبي حيان وضوابط الترجيح فيها

يعرض أبو حيان في تفسيره لكثير من المسائل النحوية، مستعرضًا مذاهب النحويين حول كل منها، مع اختلافاتهم في إعرابها، ثم يختار ويرجح ما يراه صوابًا في معظم ذلك، أو يكتفي بنقل الأوجه في المسألة من دون أن يبدي رأيه فيها. وفيما يلي المعايير التي انتهجها أبو حيان في تحديد اختياراته:

- **كشف المعنى وبيان الغاية:** فأبو حيان في هذا المعيار يدرك بعلمه اللغوي الواسع أهمية الإعراب ودقته في تحديد المعاني، وخصوصًا إذا كان المقصود النص القرآني، وقد بين ذلك ابن منظور في قوله: "والإعراب –الذي هو النحو– بالإبانة عن المعاني بالألفاظ"، وإن كان من وظائف الإعراب كشف المعنى وتجليته وإظهاره، فإن أبا حيان –رحمه الله– كان يراعي المعنى الصحيح المقصود بالآية عند اختياره وجهًا من الوجوه التي أعربت بها (الأزهري، **تهذيب اللغة** ٢/٣٦١–٣٦٢).
- **التقيد بحدود الأوائل وشروطهم:** اعتمد أبو حيان في اختياراته على الأصول والقواعد النحوية الثابتة بالاستقراء عند النحويين، وجعلها معيارًا له فيما يختار ويرجح (أبو حيان الأندلسي، **البحر المحيط** ٥/٢٨٩)؛ حيث تقيد بما وضعه الأوائل من حدود وشروط فيمن يستشهد بشعره زمانًا ومكانًا (السيوطي، **الاقتراح في أصول النحو وجدله**، ص ١٦٢–١٦٤)، فلم يستشهد بمن كان على خلاف ذلك، ومن ذلك أنه يرى عدم جواز الاستشهاد بكلام من هو مولَّد، مشيرًا إلى الزمخشري الذي أجاز الاستشهاد بشعر أبي تمام (أبو حيان الأندلسي، **البحر المحيط** ١/٩٠ –٩١).

- **الابتعاد عن التكلف والتمحُّل إعرابًا وتقديرًا:** وهو بذلك ينتهج الاستحسان في اختياراته؛ حيث يحمل الإعراب على أحسن وجوه معاني القرآن، ويبتعد عن التكلف والغريب في الحجج الإعرابية، بل يسلكها في أحسن مسلك ملائم لقداسة معاني القرآن الكريم، ومن ذلك في إعراب قوله تعالى: ﴿ وَيَوْمَ يَقُولُ كُن فَيَكُونُ قَوْلُهُ الْحَقُّ﴾[سورة الأنعام: ٧٢ – ٧٣]، التي تضمنت ستة وجوه إعرابية: أن يكون «يوم» معمولًا لمفعول محذوف، أو أن يكون «يوم» معطوفًا على الضمير من قوله ﴿واتقوه﴾، أو أن يكون «يوم» معطوفًا على السموات والأرض، والعامل فيه ﴿خَلَقَ﴾، أو أن يكون «يوم» معطوفًا على قوله ﴿بالحق﴾، أو أن يكون ﴿قوله الحق﴾ فاعلًا بقوله ﴿فيكون﴾، فانتصاب «يوم» بمحذوف، أو أن يكون ﴿قوله﴾ مبتدأً، و﴿يوم يقول﴾ خبر المبتدأ، فيتعلق بمستقر (الزجاج، **معاني القرآن وإعرابه** ٢٦٣/٣. وانظر: الزمخشري، **الكشاف** ٢٩/٢. وقد ذكر الأخيرَ منها: أبو البركات الأنباري، **البيان في غريب إعراب القرآن** ٣٢٦/١. وانظر: العكبري، **التبيان في إعراب القرآن** ٥٠٩/١)، فاختار أبو حيان الوجه السادس الأخير، ورأى أن الأوجه الأربعة الأولى بعيدة ينبو عنها التركيب، وأن الوجه الخامس فيه تكلف.
- **الإعراب على أفصح الوجوه:** تعامل أبو حيان مع النص القرآني باعتباره نصًّا عربيًّا معجزًا في لغته وتركيبه ومعانيه، فحرص على أن يحمل الإعراب فيه على أفصح الوجوه، ومن ذلك اختياره رأي المدرسة البصرية في مسألة إعمال العامل الثاني في التنازع؛ لأنه الأفصح وبه جاء القرآن الكريم (**البحر المحيط** ١٢٧/٣)، فقال في ذلك: "وإعمال الأول لم يرد في القرآن لقلته" (**البحر المحيط** ٣٣٩/٤)، ومنه اختياره الأفصح بين الوجهين في إعراب (ما) في قوله تعالى: ﴿وَيَقْطَعُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَن يُوصَلَ﴾[سورة البقرة: الآية ٢٧]. فأما الوجه الأول بأن «ما» موصولة بمعنى (الذي)، والوجه الثاني أن «ما» نكرة موصوفة، وفصّل أبو البقاء في تعليل ذلك، لكن أبا حيان ردّ رأي أبي البقاء لما فيه من توجيهات متكلفة، واختار الوجه الأول (**البحر المحيط** ١٢٨/١).

- **التعويل على السماع الثابت عند العرب فيما يختار ويرجح:** يقوم أبو حيان في اختياراته أو تخريجه، بذكر ما قيل، ثم يختار منها وفق السماع الثابت عند العرب، ومن الأمثلة الدالة على ذلك في إعراب: ﴿إِنْ هَٰذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾[سورة طه: الآية ٦٣]. ذكر قراءة من قرأ بتشديد النون في "إنَّ"، و"هذان" بألف ونون خفيفة، "لساحران"، فعرض جميع التعليلات في ذلك، واختار رأيه في تخريج القراءة في هذه المسألة أنها جاءت على لغة بعض العرب من إجراء المثنى بالألف دائمًا، وهي لغةٌ لكنانة (الفراء، **معاني القرآن** ١٨٤/٢. وانظر: الزمخشري، **الكشاف** ٥٤٣/٢).

آراء أبي حيان الأندلسي في المدارس النحوية

تميز أبو حيان باستقلالية تفكيره مع علمه الوافر واطلاعه الواسع، فلم يكن منتسبًا إلى مدرسة نحوية محددة يتبنى آراءها، ولم يأخذ على عاتقه الدفاع عن قضايا مدرسة ما إزاء محاربة أخرى، إنما كان حر التفكير دقيق الانتقاء، يقرأ ويسمع من آراء تلك المدارس، ثم يختار بينها بحياد وموضوعية، ويرجح ما يوافق المعايير والضوابط وفيه تحقيق الفائدة الجليلة.

أولًا: أبو حيان الأندلسي ومدرسة البصرة

يقول أبو حيان: "وليس العلم محصورًا ولا مقصورًا على ما نقله وقاله البصريون" (**البحر المحيط** ٣١٧/٢– ٣١٨)، يوضح في هذا القول الموجز موقفه إزاء المدرسة البصرية، فلكل مدرسة مسائل نحوية أصابوا عين الحقيقة فيها، مع وجود مسائل أخرى غفلت عنهم أشياء في شرحها وتعليل مجراها، وفي قوله: "إن لسان العرب ليس محصورًا فيما نقله البصريون فقط، والقراءات لا تجيء على ما علمه البصريون ونقلوه، بل القراء من الكوفيين يكادون يكونون مثل قراء البصرة" (**البحر المحيط** ٣٦٢/٢– ٣٦٣)، تصريحٌ واضح حول موقفه من المدرسة البصرية، ولعله يرى أن الخلافات بين المدارس النحوية تصاعدت لتكون شخصية في بعض الجوانب، كأن يلجأ فريق مدرسة ما إلى تهميش آراء المدرسة المقابلة،

حتى وإن كانت شروحها أو آراؤها صائبة لا شك فيها.

ولهذا فإن أبا حيان اتخذ من الاطلاع على آراء النحويين مبدأ يشحذ به سفُّوده فيعرف غثها من سمينها، فاقتفى أثر النحويين البصريين وخبر علومهم وحفظ وسائلهم وأخذ بأقوالهم التي وافقت معاييره، ورد عليهم ما خالف ذلك، فكان أبو حيان معتنيًا بمعرفة ما نُقل عن البصريين وما لم يُنقل، ويظهر ذلك من تعليقاته في أكثر من موضع: "ليس هذا مذهب البصريين"، أو: "شيء لا يقول به البصريون"، أو: "لا يجوز ذلك عند البصريين"، أو: "هذا مذهب البصريين" (الحديث في هذا الفصل مقصور على من صرح أبو حيان بهم في المسائل النحوية أو الأعاريب التي له اختيار فيها).

ثم يوضح موقفه بكل موضوعية وتجرد بقوله: "ولسنا معتمدين بقول نحاة البصرة ولا غيرهم ممن خالفهم، فكم حكم ثبت بنقل الكوفيين من كلام العرب لم ينقله البصريون، وكم حكم ثبت بنقل البصريين لم ينقله الكوفيون، وإنما يعرف ذلك من له استبحار في علم العربية، لا أصحاب الكنانيس المشتغلون بضروب من العلوم الآخذون عن الصحف دون الشيوخ"، (**البحر المحيط** ٣/١٥٩).

ومن المسائل التي وافق فيها أبو حيان المدرسة البصرية:

- جواز إعمال (إن) المخففة، وإن خالفهم الكوفيون، فهم محجوجون بالسماع الثابت من العرب (**البحر المحيط** ١/٢٦٤).
- عدم اشتراط المجيء بـ (قد) مع وقوع الفعل الماضي خبرًا لـ "كان" (السيوطي، **الاقتراح**، ص ١٨٢)؛ لكثرة وروده في القرآن، وكلام العرب من دونها (**البحر المحيط** ٤/١١٥، ٣/٢٥٨).
- منع نيابة بعض حروف الجر عن بعض، وخالف المدرسة الكوفية التي تجيز ذلك (**البحر المحيط** ٨/٣٩٥).
- عدم جواز حذف حرف النداء مع اسم الإشارة، وخالف المدرسة الكوفية التي تجيز ذلك (**البحر المحيط** ١/١١٨).
- أن الباء لا تجيء للتبعيض، استدل على ذلك من قوله تعالى: ﴿وَامْسَحُوا

بِرُءُوسِكُمْ﴾[سورة المائدة: الآية ٦]، فالباء إما أن تكون للإلصاق على الأصل، أو زائدة مؤكدة مثل قوله تعالى: ﴿وَمَن يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ﴾[سورة الحج: الآية ٢٥]. و﴿وَهُزِّي إِلَيْكِ بِجِذْعِ النَّخْلَةِ﴾[سورة مريم: الآية ٢٥].

- اختيار الحرفية في (رب) (**البحر المحيط** ٤٢٤/٥)، والبساطة في (كم) (البحر المحيط ٢٦٤/٤)، و(لكن) (**البحر المحيط** ٣٢٧/١)، على خلاف رأي المدرسة الكوفية.

ويلاحظ أن اختيارات أبي حيان في موافقته بعض المسائل النحوية وفق وجهة نظر المدرسة البصرية جاء باعتبار معيار السماع الثابت عن العرب بينهم.

ومن المسائل التي خالف فيها أبو حيان المدرسة البصرية:

- تحتُّم الإعراب في ظروف الزمان المبهمة المحمولة على (إذ) و (إذا) في حال أضيفت إلى الجملة الإسمية، واختار موافقة المدرسة الكوفية في جواز الإعراب وجواز البناء لوفرة شواهد البناء في ذلك (البحر المحيط ٤٥٥/٧ – ٤٥٦).
- عدم جواز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار؛ حيث يرون عدم جواز ذلك، واختار موافقة المدرسة الكوفية التي تجيز العطف وإن كان الأفضل إعادة الجار (**البحر المحيط** ١٩٥/٣).
- منع الفصل بين المضاف والمضاف إليه بمعمول المضاف، واختار موافقة المدرسة الكوفية في جواز الفصل (**البحر المحيط** ٢٢٩/٤ – ٢٣٠).
- جواز مجيء الفاعل مرفوعًا بعد المصدر المنون، ووافق رأي الفراء الذي أشار إلى أنه لم يسمع ذلك من العرب، والفراء سامع للغة (**البحر المحيط** ٤٦١/١).

وكانت لأبي حيان مواقف إزاء الآراء والوجوه الإعرابية الخاصة بأعلام هذه المدرسة، على النحو التالي:

- **سيبويه:** صرح أبو حيان في أكثر من موضع بمكانة علماء المدرسة البصرية في نفسه، وخصوصًا مع إمام النحو ورائد المدرسة البصرية (سيبويه) صاحب «الكتاب» في النحو، فكان كما قيل عنه: "وهو أعلم الناس بالنحو بعد الخليل، وألف كتابه الذي سماه الناس قرآن النحو" (أبو

الطيب اللغوي، **مراتب النحويين**، ص ١٠٦).

بل إن أبا حيان كان يعتز بهذه الصلة مع سيبويه، فقال: "ولا أعلم راويًا له بمصر والشام والعراق واليمن والمشرق غيري" (المقري، **نفح الطيب** ١٩٨٨، ٥٦١/٢)، ولما جلس أبو حيان في القاهرة للتدريس، التزم ألا يقرئ أحدًا إلّا من كتاب سيبويه أو التسهيل لابن مالك أو في تصانيفه (المقري، **نفح الطيب** ٥٤١/٢).

والذي يدل على أن أبا حيان كان موضوعيًّا في اختياراته وترجيحاته أنه على الرغم من مكانة إمام النحو (سيبويه) في نفسه فإنه –وإن وافقه في كثير من المسائل– كان لا يتورع أن يخالفه في بعض ما ذهب إليه، فالنص ومعايير الاختيار هي الأساس الذي يسير عليه في منهجه وعمله. **ومن موافقات أبي حيان لسيبويه:**

- وافقه في جواز إعمال (إن) المخففة، عملًا بقول سيبويه: "وحدثنا من يوثق به أنه سمع من العرب من يقول: إنْ عمرًا لمنطلق، وأهل المدينة يقرؤون (وإنْ كلًّا لما) فيخففون وينصبون" (سيبويه، **الكتاب** ١٤٠/٢).
- وافقه في إعراب (لما) حرف وجوب لوجوب، خلافًا لمن يرى أنها ظرف بمعنى (حين)؛ كأبي عليّ الفارسي (**البحر المحيط** ٧٥/١).
- وافقه في اعتبار العامل في المعطوف هو العامل في المعطوف عليه، مخالفًا من قالوا بغير ذلك (**البحر المحيط** ٤٨٠/٨).
- وافقه في اعتبار المصدر المؤول (أن) وما دخلت عليه بعد (لو) في محل مبتدأ محذوف الخبر (**البحر المحيط** ٢٦٤/٣)، على الرغم من مخالفته في ذلك لكل من المبرد والزمخشري.

ومن مخالفات أبي حيان لسيبويه:

- خالفه في منع العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار (البحر المحيط ١٤٧/٢. وانظر: سيبويه، الكتاب ٢٤٨/١، ٣٨١/٢– ٣٨٧).
- خالفه في جواز أن يكون الفاعل مرفوعًا بعد المصدر المنوّن، وسبب

مخالفته إياه عدم وجود الحجة على إثبات ذلك من السماع (البحر المحيط ٤٦١/١).

- خالفه في منعه الفصل بين المضاف والمضاف إليه بمعمول المضاف (البحر المحيط ٢٢٩/٤).

وكان أبو حيان حريصًا في آرائه المخالفة لمدرسة البصرة على ألا يذكر مخالفته رأي سيبويه تحديدًا، تقديرًا لهذا العالم النحوي الموقّر في نفس أبي حيان، ويكتفي بالإشارة إلى المدرسة ككل.

- – **الضبي، يونس بن حبيب (ت ١٨٢ هـ):** وافقه في مسائل وخالفه في أخرى، بحسب تثبت أبي حيان من مرجحات المسألة نفسها، فوافقه في مسألة العطف بـ (لكن)، ومخالفة رأي الجمهور في أنها تأتي عاطفة، وخالفه في إعمال لكن المخففة؛ حيث سار مع رأي الجمهور في إهمالها وعدم إعمالها.
- – **قطرب محمد بن المستنير (ت ٢٠٦ هـ):** خالفه أبو حيان في إجازة الجزم بكيف، والتي قالت بها المدرسة الكوفية أيضًا، واختار مذهب المدرسة البصرية؛ لأن الجزم بها غير مسموع من العرب (**البحر المحيط** ١١٩/١).
- – **أبو عبيدة معمر بن المثنى (ت ٢١٠ هـ):** خالفه أبو حيان في اعتباره (إذ) زائدة، واتفق مع رأي الجمهور بأنها ليست زائدة (**البحر المحيط** ١٧٤/٥).
- – **الأخفش الأوسط، سعيد بن مسعدة (ت ٢١١ هـ):** خالفه أبو حيان في مسائل ووافقه في أخرى، فخالفه في إعمال (لكن) المخففة، خلافًا للجمهور بإهمالها، وسبب المخالفة أنه لا يعرف شاهدًا استدلوا به على جواز إعمالها (**البحر المحيط** ٣٢٧/١)، ووافقه في منع استثناء شيئين بأداة استثناء واحدة دون عطف (أبو حيان الأندلسي، **التذييل والتكميل** ٣٤/٣).
- – **الأصمعي، عبد الملك بن قريب (ت ٢١٦ هـ):** خالفه أبو حيان في اعتباره (إلا) زائدة، واختار أبو حيان أنها لا تجيء زائدة (البحر المحيط ٤٨٣/١. وانظر: أبو حيان الأندلسي، **ارتشاف الضرب** ٢٩٤/٢).
- – **أبو زيد الأنصاري، سعيد بن أوس (ت ٢١٥ هـ):** خالفه أبو حيان في

اعتباره أن (أم) تجيء زائدة في الكلام، واختار مذهب الجمهور الذي ذهب إلى أنها لا تجيء زائدة (**البحر المحيط** ٤٥/١).

- – **الجرمي، صالح بن إسحاق (ت ٢٣٥ هـ):** خالفه أبو حيان في منعه تقديم الحال على عاملها، بينما ذهب الجمهور إلى جواز تقديمها على عاملها المتصرف، واختار أبو حيان مذهب الجمهور (**البحر المحيط** ١٧٥/٨).
- – **أبو حاتم السجستاني، سهل بن محمد (ت ٢٤٨ هـ):** خالفه أبو حيان في جواز وقوع لام كي في جواب القسم، بينما ذهب الجمهور إلى المنع، واختار أبو حيان مذهب الجمهور (**البحر المحيط** ٢٠٨/٤).
- – **المازني، بكر بن محمد (ت ٢٤٩ هـ):** وافقه أبو حيان في عدم جواز الفصل بين (أما) والفاء، بمعمول خبر (أن) (**البحر المحيط** ١١٩/١). وخالفه في منع العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار، واختار أبو حيان الجواز من غير إعادة الجار (**البحر المحيط** ١٤٧/٢).
- – **الرياشي، العباس بن فرج (ت ٢٥٧ هـ):** خالفه أبو حيان في اعتبار إذا الفجائية ظرف زمان، واختار أبو حيان أنها ظرف مكان (**البحر المحيط** ٦١/١).

وتجدر الإشارة هنا إلى أن أساس الترجيح عند أبي حيان هو نص المسألة نفسها؛ حيث ينظر فيها بعين فاحصة خبيرة، فيستعرض آراء من قالوا فيها، فيأخذ الرأي ذي الدليل الثابت، ويرفض الآراء التي فيها خلل أو ضعف أدلة، سواء أكان ذلك الرأي لرائد من نحاة المدرسة البصرية أو من نحاة المدرسة الكوفية أو سواهما، غير أنه يتضح ارتفاع نسبة موافقة أبي حيان آراء المدرسة البصرية في كثير من المسائل، مقابل قلة نسبة مخالفته إياها.

ثانيًا: أبو حيان الأندلسي ومدرسة الكوفة

إن التثبت من السماع، وحضور الدليل عند المخالفة، يرجحان الكفة في ميزان أبي حيان النقدي عند شرح أي مسألة بين يديه، فكما رأينا في المدرسة البصرية فهو لا يرى أن منهج البصريين جميعه على صواب أو على خطأ، وإنما

يتم تحديد ذلك وفق الدليل، فقال في ذلك: "لسنا متعبدين بما قاله البصريون، فليست اللغة مقصورة على ما نقلوه، فكم حكمٍ ثبت بنقل الكوفيين، وإذا صح النقل وجب المصير إليه والاتفاق معه" (**البحر المحيط** ١٥٩/٣، ٩٣/٢، ٢٧١/٤)، ويبين موقفه من الأخذ برأي المدرسة الكوفية في قوله: "إذا صح النقل وجب المصير إليه" (**البحر المحيط** ٩٣/٢).

لما اعتمدت المدرسة البصرية في منهاج شرح مسائل العربية على السماع الثابت فقد وافق ذلك آراء أبي حيان في كثير منها. ولما اعتمدت المدرسة الكوفية على السماع القليل في بناء قواعدهم، فقد خالفهم أبو حيان كثيرًا، فالكوفيون اعتدوا بالأقوال والأشعار المتحضرة أو الشاذة وبنوا عليها وقاسوا، ويقول السيوطي في شيوع ذلك عندهم: "الكوفيون لو سمعوا بيتًا واحدًا فيه جواز شيء مخالف للأصول جعلوه أصلًا وبوّبوا عليه، بخلاف البصريين" (السيوطي، **الاقتراح**، ص ٣٥٩).

ومن المسائل التي وافق فيها أبو حيان المدرسة الكوفية:

- جواز العطف على الضمير المجرور من دون إعادة الجار، بخلاف المدرسة البصرية التي قالت بإعادته (**البحر المحيط** ١٤٧/٢ – ١٤٨).
- منع تقديم خبر ليس عليها، بخلاف المدرسة البصرية التي قالت بتقديمه (**البحر المحيط** ٢٠٦/٥).
- جواز الإعراب والبناء في حكم ظروف الزمان المبهمة المحمولة على (إذا) و (إذ)، إذا أضيفت إلى الجملة الاسمية (**البحر المحيط** ٤٥٥/٧– ٤٥٦).
- جواز وقوع الماضي المثبت حالًا من دون الاقتران بـ (قد)، بخلاف المدرسة البصرية التي اشترطت الاقتران (**البحر المحيط** ٤٩٣/٧).
- جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بمعمول المضاف، بخلاف المدرسة البصرية التي منعت ذلك (**البحر المحيط** ٢٢٩/٤– ٢٣٠).

ومن المسائل التي خالف فيها أبو حيان المدرسة الكوفية:

- جواز مجيء التمييز معرفة، واختار منع مجيئه (**البحر المحيط** ٢٠٢/١).
- عدم جواز إعمال إن المخففة، واختار إعمالها احتجاجًا بالسماع الثابت عن

العرب (**البحر المحيط** ٢٦٤/١).

- جواز إعمال إن النافية عمل ما الحجازية؛ حيث اختار مذهب من يرى عدم إعمالها (**البحر المحيط** ٢٧٦/١).
- جواز حذف النداء مع اسم الإشارة، واختار المنع على رأي المدرسة البصرية؛ لأن ما استدل به الكوفيون قليل لا يمكن أن يبنى عليه قاعدة نحوية (**البحر المحيط** ١٤٤/١).
- جواز الجزم بـ (كيف)؛ حيث قال: "الجزم بها غير مسموع لدى العرب، فلا نجيزه قياسًا، خلافًا للكوفيين وقطرب" (**البحر المحيط** ١١٩/١).
- مجيء إلا بمعنى الواو؛ وجاء رفضه لأنه ليس لديهم دليل على صحة ما ذهبوا إليه.

وكثيرة هي المسائل التي خالف فيها أبو حيان المدرسة الكوفية، فكان يذكر علة المخالفة في مواضع، ولا يذكر العلة في أخرى، فمن ذلك اختياره حَرفية (رُبَّ) خلافًا للكوفيين الذين يرون أنه اسم (**البحر المحيط** ٤٤٢/٥). وكاختياره أن (إذا) الفجائية ظرف مكان، خلافًا للكوفيين وغيرهم الذين يرون أنها حرف (**البحر المحيط** ٦٠/١).

أما اختيارات أبي حيان فيما يتعلق بعلماء هذه المدرسة فكانت على النحو التالي:

- – **الكسائي، علي بن حمزة** (ق ٣ هـ): قال عنه أبو حيان في تفسيره: "إمام نحو وسامع لغة" (**البحر المحيط** ٥٤/١)، وخالفه في بعض المسائل، فقد اختيار أبو حيان أن (حيث) لا تضاف إلى المفرد، خلافًا للكسائي الذي يرى ذلك (**البحر المحيط** ١٤٠/١) وخالفه في جواز إعمال اسم الفاعل فيما بعده أو إضافته إليه، واختار أبو حيان أن الإضافة أحسن (**البحر المحيط** ١٤٠/١).
- – **الفراء، يحيى بن زياد (ت ٣٠٧هـ)**: قال عنه أبو حيان في تفسيره: "إمام في النحو واللغة" (**البحر المحيط** ٤٩٩/٢). وخالفه في زيادة الواو العاطفة،

واختار أبو حيان أنها لا تكون زائدة (**البحر المحيط** ٧٩/٣). وخالفه في عدم كفاية الضمير رابطًا للجملة الإسمية الواقعة حالًا، واختار أبو حيان الاكتفاء بالضمير على مذهب الجمهور (**البحر المحيط** ٤٦١/١). لكنه وافقه في منع مجيء الفاعل مرفوعًا بعد المصدر المنون (**البحر المحيط** ٤٩٩/٢).

- – **هشام بن معاوية الضرير (ت ٣٠٩ هـ):** خالفه في جواز وقوع الجملة فاعلًا، بينما اختار أبو حيان رأي من قالوا بالمنع (**البحر المحيط** ٤٦/١-٤٧).
- – **ثعلب، أحمد بن يحيى (ت ٣٩١ هـ):** خالفه أبو حيان في جميع المسائل التي كان له فيها رأي، فخالفه في جواز مجيء الفاعل جملة مطلقًا، واختار أبو حيان المنع وفقًا للمدرسة البصرية ومن تبعها (**البحر المحيط** ٤٩٩/٢ – ٥٠٠). وخالفه في اعتباره (إلا) تأتي بمعنى الواو العاطفة، وقال أبو حيان بالمنع على رأي المدرسة البصرية (**البحر المحيط** ٤٤٢/١). وخالفه في جواز إعمال العدد المشتق فيما اشتق منه مطلقًا، بينما اختار أبو حيان أنه لا يجوز إلا الإضافة (**البحر المحيط** ٥٣٥/٣)، وخالفه في أن (عسى) حرف دائم، سواء اتصلت بالضمير أو لم تتصل، واختار أبو حيان أنها فعل لا حرف (**البحر المحيط** ٥٣٥/٣).

ثالثًا: أبو حيان الأندلسي ومدرسة بغداد

قد يجد الباحث أن المدرسة البغدادية في النحو لم تبنَ على خصائص واضحة، كما هي الحال في المدرسة البصرية والمدرسة الكوفية، ويعود هذا إلى أن بداية العناية بالنحو وعلوم العربية في بغداد جاءت بعد أن أصبحت بغداد حاضرة عربية في المنطقة، فقصدها علماء المدرستين واحتدم الصراع بينهما في ظلالها، فجاءت سمات المدرسة البغدادية قابسة من آراء الكوفيين حينًا والبصريين حينًا، بل لعلها كانت محاولات للجمع بين المذهبين البصري والكوفي، وهو أسلوب تحقيق كما يقول السيوطي نقلًا عن ابن هشام (السيوطي، **الاقتراح**، ص ٨٦). أما اختيارات أبي حيان فيما يتعلق بعلماء هذه المدرسة فكانت على النحو التالي:

- **ابن كيسان، محمد بن أحمد (ت ٣٢٠ هـ)**: وافقه أبو حيان في مسألة وخالفه في أخرى، فمما وافقه فيه مسألة تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر؛ حيث أجاز ابن كيسان وغيره ذلك، فاختار أبو حيان الجواز لكثرة الشواهد عليه؛ لأنه جاء تقديم الحال على صاحبها المجرور، وعلى ما يتعلق به، وإذا جاز تقديمها على المجرور وعلى ما يتعلق به، وإذا جاز تقديمها على المجرور والعامل، فتقديمها دون العامل أجوز (**البحر المحيط** ٢٨١/٧). وخالفه إذ رد عليه بأن التخصيص لا يكون بالنكرات، ولا بأسماء الإشارة في إعراب قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَٰؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ﴾[سورة البقرة: الآية ٨٥]؛ حيث ذهب ابن كيسان فيها إلى إعراب (أنتم) مبتدأ، و (تقتلون) خبر، و (هؤلاء) تخصيص للمخاطبين (**البحر المحيط** ٢٩٠/١).
- **ابن السراج، محمد بن السري (ت ٣١٦ هـ)**: خالفه أبو حيان في جواز تقديم خبر كان عليها إذا كان جملة، بينما منع ذلك جمهور نحاة آخرين، وما استدلوا به من أن تقديم المعمول يؤذن بتقدم العامل في قوله تعالى: ﴿أَهَٰؤُلَاءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ﴾[سورة سبأ: الآية ٤٠]. فكما جاز تقديم "إياكم" جاز تقديم "تعبدون"، ليست قاعدة مطردة والأَولى منع ذلك إلى أن يدل على جواز سماع من العرب (**البحر المحيط** ٢٨٧/٧).
- **الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق (ت ٢٢٩ هـ)**: ورد عند أبي حيان في مسألة إعمال القول الناصب للمفرد المراد به مجرد اللفظ؛ حيث أجاز الزجاجي ذلك، بينما منعه آخرون، فاختار أبو حيان المنع وعلق: "إذ لا يحفظ من لسانهم قال فلان زيدًا، ولا قال ضرب، ولا قال ليت، وإنما وقع القول في كلام العرب لحكاية الجمل" (**البحر المحيط** ٢٩٠/١).
- **الدينوري، عبد الله بن قتيبة (ت ٢٧٠ هـ)**: خالفه أبو حيان في زيادة (إذ)، حين اختار الجمهور عدم زيادتها، وذهب أبو حيان مع رأي الجمهور (**البحر المحيط** ١٣٧/١).

رابعًا: أبو حيان الأندلسي ومدرسة الأندلس

كان الدرس النحوي في الأندلس متواضعًا في بداياته، مقتصرًا على شرح الغريب وفك مشكلات بعض المسائل النحوية، إلى أن شهد ازدهارًا لما بدأ علماء الأندلس بالاطلاع على المدارس النحوية في كل من بغداد والبصرة والكوفة، ومدارسة المسائل النحوية بجميع أشكالها، فيستعرضون آراء العلماء في المدرستين، ثم ينظرون فيما قاله نحويو بغداد حول ذلك، ويضيفونها إلى المسائل، ولاسيما آراء أبي علي النحوي وابن جني (شوقي ضيف، **المدارس النحوية**، ص ٢٩٢ –٢٩٣). وازدادت هجرات العلماء لطلب العلم بين المشرق والمغرب، فاستطاع الأندلسيون إدخال علوم المشرق ونسخها وتوفيرها في الأندلس، فاشتهر كتاب سيبويه بينهم بشكل واسع، وأقيمت حوله الدراسات لتحرير نصه وكشف غوامضه، وكان أبو حيان المولود في حاضرة غرناطة راغبًا في طلب العلم والاستزادة منه، فهاجر لطلبه في إفريقيا ومصر والحجاز، وقرأ الحديث على نحو خمسين وأربعمئة شيخ، ولما شرع في تفسيره نقل وأورد آراء بعض علماء المدرسة الأندلسية إلى جوار غيرهم، فنقدها وخالف كثيرًا منها، ومن اختيارات أبي حيان النحوية عند علماء هذه المدرسة:

- **المهدوي أحمد بن عمار (ت ٤٤٠ هـ):** يعد من النحويين المشهورين، وقد أورد له أبو حيان بعض أقواله في إعراب الآيات القرآنية، ومن ذلك في إعراب قوله تعالى: ﴿وَيَقْطَعُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَن يُوصَلَ﴾[سورة البقرة: الآية ٢٧]؛ حيث أجاز كل من المهدوي وابن عطية وأبو البقاء أن يكون "أن يوصل" في موضع نصب بدلًا من (ما) أي وصله، والتقدير: ويقطعون وصل ما أمر الله به، كما أجاز المهدوي أن تكون في موضع نصب، مفعولًا من أجله، وقدّره: كراهية أن يوصل، لكن أبا حيان خالفه بقوله: "هذه الأعاريب كلها ضعيفة، ولولا شهرة قائلها لضربت عن ذكرها صفحًا، والأول الذي اخترناه هو الذي ينبغي أن يحمل عليه كلام الله، وسواه من الأعاريب بعيد عن فصيح الكلام بله أفصح الكلام، وهو كلام الله" (البحر المحيط ٢٩/١، ١٢٨، ٢٨٣).

- **سليمان بن محمد بن الطراوة (ت ٥٣٨ هـ)**: خالفه أبو حيان في المسائل التي كان له فيها رأي، ومن ذلك: مخالفته في أن إضافة المصدر لمرفوعه أو منصوبه غير محضة، خلافًا للجمهور الذين يرون أنها محضة، وقد اختار أبو حيان مذهب الجمهور، وذكر أن مما يفسد مذهب ابن الطراوة "نعت هذا المصدر المضاف وتوكيده بالمعرفة" (**البحر المحيط** ١٩٩/١)، ومخالفته في مسألة (الخبر هو جملة الجواب بعد لولا)، فرأي ابن الطراوة أن خبر المبتدأ الواقع بعد (لولا) الامتناعية ليس الجواب، إنما هو محذوف على خلاف بينهم في وجوب الحذف أو التفصيل في ذلك، واختار أبو حيان مذهب الجمهور خلافًا لابن الطراوة (البحر المحيط ٢٤٠/١). وأما موقف أبي حيان في مسألة تعدي (أستغفر) إلى المفعول الثاني فغير واضح صراحةً؛ إذ قدم ذكر رأي الجمهور الذين عدوها من الأفعال التي تتعدى لمفعولين، أحدهما بنفسه والآخر بحرف الجر، ثم أورد رأي ابن الطراوة (**البحر المحيط** ١٠١/٢).
- **ابن الباذش، أحمد بن علي (ت ٥٤٠ هـ)**: خالفه أبو حيان في إعراب قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَٰؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ﴾[سورة البقرة: الآية ٨٥]؛ إذ رأى ابن الباذش أن (هؤلاء) مبتدأ، و (أنتم) خبر مقدم، و (تقتلون) حال، واختار أبو حيان أن (أنتم) المبتدأ، و (هؤلاء) الخبر (**البحر المحيط** ٢٩٠/١)، بل إنه استهجن رأي ابن الباذش في وجهه الإعرابي، فقال: "ولا أدري ما العلة في العدول عن جعل (أنتم) المبتدأ و (هؤلاء) الخبر إلى عكس ذلك، والعامل في هذه الحال اسم الإشارة بما فيه من معنى الفعل" (**البحر المحيط** ٢٩٠/١).
- **ابن عطية، عبد الحق بن غالب (ت ٥٤١ هـ)**: قال أبو حيان في علمه: "وهذا أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي المغربي الغرناطي أجلّ من صنف في علم التفسير، وأفضل من تعرض للتنقيح فيه والتحرير" (**البحر المحيط** ٩/١). وابن عطية هو صاحب كتاب «المحرر الوجيز»، وعده إلى جوار كتاب «الكشاف» للزمخشري من أعظم كتب التفسير شأنًا وأجلها، ولكن مكانة هذين التفسيرين في نفس أبي حيان لم تمنعه من نقدهما،

فقال في ذلك: "وكان فيهما على جلالتهما مجال لانتقاد ذوي التبريز، ومسرح للتخييل فيهما والتمييز، ثنيت إليهما عنان الانتقاد، وحللت ما تخيل الناس فيهما من الاعتقاد أنهما في التفسير الغاية التي لا تدرك والمسلك الوعر الذي لا يكاد يسلك، وعرضتهما على محك النظر، وأوريت فيهما نار الفكر، حتى خلص دسيسهما وبرز نفيسهما" (**البحر المحيط** ١٠/١). وكان تعامل أبي حيان مع آراء ابن عطية أخف حدة من تعامله مع آراء الزمخشري؛ حيث أغلظ للثاني إلى درجة السخرية والذم، ومع أن ردوده عليه كثيرة جدًّا إلا أن معظم الردود كانت في الآراء النحوية وفي التفسير تبعًا للرأي النحوي، أو لتوجيه قراءة من القراءات، ولم يسمه بعجمة أو سفاهة في سب فرقة من الفرق، أو بابتعاده عن ألفاظ القرآن وتحميلها ما لا تحتمل من المعاني (خديجة الحديثي، **أبو حيان النحوي**، ص ٢١٠).

وقد خالفه أبو حيان في حكم ترجيح قراءة على قراءة، فابن عطية يرى ترجيح قراءة الجمهور في قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ﴾[سورة آل عمران: الآية ١٥٤] بنصب (كل)، على قراءة أبي عمرو بضم (كله)؛ حيث قال: "ورجح الناس قراءة الجمهور؛ لأن التأكيد أملك بلفظ (كل)"، فقال أبو حيان بعد ذلك: ولا ترجيح إذا كان من القراءتين متواتر، والابتداء بـ (كل) كثير في لسان العرب (**البحر المحيط** ٨٨/٣)، كما رد ابن عطية قراءة الحسن في قوله تعالى: (مذبذبين بين ذلك) بفتح الميم والذالين؛ إذ قال: "وهي قراءة مردودة" (ابن عطية، **المحرر الوجيز** ٢٧١/٣). وأنكر أبو حيان ذلك موجهًا قراءة الحسن بقوله: "والحسن البصري من أفصح الناس يُحتج بكلامه، فلا ينبغي أن ترد قراءته، ولها وجه في العربية، وهو أنه أتبع حركة الميم بحركة الذال" (**البحر المحيط** ٣٧٨/٣).

أما في مسألة العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار، فإن ابن عطية اختار مذهب البصريين بمنع العطف على الضمير المجرور إلا مع إعادة الجار، خلافًا للكوفيين الذين يجيزون ذلك، لذا ردوا قراءة حمزة في قوله

تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾[سورة النساء: الآية ١]، بخفض الأرحام ومنهم ابن عطية الذي ردها بوجهين، قال أبو حيان، وقد أغلظ له في الكلام، وشدد النكير عليه في قوله: "وأما قول ابن عطية: (ويرد عندي هذه القراءة من المعنى وجهان)، فجسارةٌ قبيحة لا تليق بحاله ولا بطهارة لسانه؛ إذ عمد إلى قراءة متواترة عن رسول الله –صلى الله عليه وسلم– قرأ بها سلف الأمة، واتصلت بأكابر قراء الصحابة الذين تلقوا القرآن من في رسول الله – صلى الله عليه وسلم– بغير واسطة عثمان وعلي وابن مسعود وزيد بن ثابت وأقرأ الصحابة أُبي بن كعب، عمد إلى ردها بشيء خطر له في ذهنه، وجسارته هذه لا تليق إلا بالمعتزلة كالزمخشري، فإنه كثيرًا ما يطعن في نقل القراء وقراءاتهم" (**البحر المحيط** ١٩٥/٣).

فابن عطية وإن كان ذا باع واسع في العلم والتفسير، إلا أنه عند أبي حيان ليس من النحويين الذين رسخت أقدامهم في علم النحو فأحكموا قواعده، وضبطوا مسائله، واطلعوا على أقوال النحويين الأئمة فيه، مع أنه أثنى عليه مع الزمخشري في المقدمة بأنهما فارسا ميدان في علم المعاني والإعراب (**البحر المحيط** ٩/١).

- **السهيلي، عبد الرحمن بن عبد الله (ت ٥٨١ هـ)**: كان ذكره قليلًا عند أبي حيان، فوافقه في مسألة وخالفه في أخرى؛ حيث وافقه فيما ذهب إليه هو وقطرب وغيرهما من أن (التاء) في القسم أصلية ليست بدلًا من (الواو)، إذا لم يقم دليل على صحته، خلافًا للجمهور الذين يرون أن التاء بدل من الواو، وقد اختار أبو حيان مذهب السهيلي (**البحر المحيط** ٣٣٠/٥)، بينما خالفه أبو حيان في أن (مهما) تخرج عن الاسمية وتكون حرفًا بمعنى (إن)، خلافًا للجمهور الذين يرون أنها لا تخرج عن الاسمية إلى الحرفية، فاختار أبو حيان مذهب الجمهور (**البحر المحيط** ٣٦٣/٤).
- **ابن خروف، علي بن محمد (ت ٦٠٩ هـ)**: أورده أبو حيان مخالفًا له في مسألتين اثنتين: الأولى أن ابن خروف وغيره ذهبوا إلى جواز إعمال النصب

للمفرد المراد به مجرد اللفظ، وذهب غيرهم إلى منع الإعمال، واختار أبو حيان المنع بقوله: "لا يحفظ من لسانهم قال فلان زيدًا، ولا قال ضرب، ولا قال ليت، وإنما وقع القول في كلام العرب لحكاية الجمل (**البحر المحيط** ٣٢٤/٦). وأما المسألة الثانية فذهاب ابن خروف وغيره إلى أن الجملة الحالية المنفية بـ (لم) لابد فيها من (الواو)، سواء أكان فيها ضمير أم لا، خلافًا لجمهور النحويين، واختار أبو حيان مذهب الجمهور (**البحر المحيط** ١٧١/٤).

- **أبو علي الشلوبين، عمر بن محمد (ت ٦٤٥ هـ):** قال أبو حيان في علمه وعلو مرتبته: "هو الإمام الذي انتهى إليه علم اللسان في زمانه" (**البحر المحيط** ٣٣٨/١)، لكنه خالفه في مسائل ووافقه في أخرى؛ فخالفه فيما ذهب إليه في معنى (إذن) في قول سيبويه: "وأما إذن فجواب وجزاء" (**سيبويه، الكتاب** ٢٣٤/٤)؛ حيث رأى الشلوبين أنها تكون للجواب والجزاء في كل موضع، بينما ذهب أبو حيان إلى رأي أبي علي الفارسي إلى أنها تكون جوابًا فقط في موضع، وجوابًا وجزاء في موضع، وهو الأكثر (**البحر المحيط** ٤٣٤/١)، ووافقه أبو حيان فيما ذهب إليه مع المدرسة الكوفية بجواز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار؛ لأن السماع يعضده والقياس يقويه، خلافًا للمدرسة البصرية التي تشترط إعادة الجار في العطف على الضمير المجرور (**البحر المحيط** ١٤٧/٢).
- **ابن عصفور، علي بن مؤمن (ت ٦٦٩ هـ):** اعتنى أبو حيان بتصنيفات ابن عصفور واطلع عليها، وكان ملازمًا لها، وخصوصًا كتاب «الممتع» الذي لخصه أبو حيان في كتاب «المبدع المخلص من الممتع»، كما لخص كتاب «شرح الجمل» في كتاب «الموفور من شرح ابن عصفور»، واختصر كتاب «المقرب» في كتاب «تقريب المقرب»، ثم ألّف له شرحًا سماه «التدريب في تمثيل التقريب» (خديجة الحديثي، **أبو حيان النحوي**، ص ٣٢٠)، وقد خالفه أبو حيان في المسائل النحوية التي كان لابن عصفور فيها رأي، ومن ذلك

قوله: إن الاكتفاء بالضمير رابطًا للجملة الحالية المنفية بـ (لم) قليل جدًّا، فخالفه أبو حيان واختار مذهب الجمهور (**البحر المحيط** ١٧١/٤)، ومن ذلك اعتبار ابن عصفور أن (فُلُ) كناية عن العَلَم مثل قولنا: فلان، لكن أبا حيان اختار رأي سيبويه بأنه كناية عن نكرة من يعقل من جنس الإنسان (**البحر المحيط** ٤٩٦/٦. وانظر: سيبويه، **الكتاب** ٢٤٨/٢).

خامسًا: أبو حيان الأندلسي ومدرسة مصر والشام

كان ابن مالك من أشهر المعاصرين لأبي حيان، وقد اشتهرت ألفيته وكتبه في مصر، وغلبت كتب عصره شهرة، وكانت من أشهر الكتب التي تدرس مع كتاب سيبويه في مصر والشام في القرنين السابع والثامن، وما بعدهما، وقد عده بعض العلماء من شيوخ المدرسة الأندلسية على اعتبار الأندلس وطنه، بينما عده آخرون من شيوخ مدرسة مصر والشام النحوية على اعتبار أن جميع إنتاجه في مجال النحو لم يظهر ويشتهر إلا في مصر والشام (محمد الطنطاوي، **نشأة النحو**، ص ٢٢١)؛ حيث هاجر من الأندلس وهو شاب في حدود سنة ٦٢٥هـ، وابن مالك هو محمد بن عبد الله الجياني (ت ٦٧٢ هـ)، وعلى الرغم من أن أبا حيان لم يلتق ابن مالك فإنه كان معتنيًا بالاطلاع على آرائه ونشر كتبه والإشادة بعلمه، وقال في حقه: "حاشد لغة وحافظ نوادر" (البحر المحيط ٦٥/٣)، ويقول الصفدي في «الوافي بالوفيات» عن دور أبي حيان في نشر مصنفات ابن مالك: "وهو الذي جسر الناس على مصنفات ابن مالك ورغبهم في قراءتها، وشرح لهم غامضها، وخاض بهم لججها، وفتح لهم مقفلها" (الصفدي، **الوافي بالوفيات** ٢٦٨/٥).

وقد وافق أبو حيان ابن مالك في مسألة جواز التعليق في باب (أعلم وأرى)، بينما ذهب آخرون إلى المنع، واختار أبو حيان الجواز، لمجيء السماع به من كتاب الله –عز وجل– وكلام العرب (**البحر المحيط** ٢٥٩/٧)، وخالفه في كثير من المسائل، ومنها أن ابن مالك قال بجواز الاستغناء عن (أجمعين) في التوكيد به عن التوكيد بـ (كل) قبله لكثرة وروده في القرآن الكريم بدون (كل)،

ورده أبو حيان بأنه ليس من باب الاستغناء، وإنما يؤكد به كما يؤكد بـ (كل) منفردة (أبو حيان الأندلسي، **ارتشاف الضرب**، ص ٢٦٥)، ومن المسائل التي خطأه فيها ورماه بالوهم: مسألة مجيء (فتأ) تامة، فابن مالك ذهب إلى أنها تأتي تامة بمعنى سكن وأطفأ، بينما ذهب أبو حيان إلى عكس ذلك، فرمى ابن مالك بالوهم واتهمه بالتصحيف، وأن (فثأ) بالثاء هي التي بمعنى سكن وأطفأ، كما ذكر أصحاب المعاجم، وأتي من بعد أبي حيان من أعاد النظر في المسألة وأثبتوا صحة رأي ابن مالك (الزبيدي، **تاج العروس** ١/٩٥).

وهناك بعض المسائل التي كان أبو حيان يخالف ابن مالك فيها من دون أن يصرح باسمه، مع أنه هو المقصود، فمن ذلك رأي ابن مالك في أن (ارتد) من أخوات كان، واختار أبو حيان أنها ليست من أخواتها (البحر المحيط ٥/٣٤٦)، وكان يشير إليه أيضًا بقوله "بعض أصحابنا"، كما في رأي ابن مالك أن إضافة العدد إلى مميزه إذا كان اسم جمع نادرة، فخالفه أبو حيان وقال: "ونص بعض أصحابنا على أن الإضافة لاسم الجمع في العدد نادرة لا يقاس عليها، كما نص بعضهم على أن اسم الجمع لما لا يعقل مؤنث، وكلا القولين غير صواب" (**البحر المحيط** ٨/١١٥).

كما أن أبا حيان خالف علي بن إبراهيم الحوفي (ت ٤٢٠ هـ) في اعتبار (كأين) مركبة، بينما عدها أبو حيان بسيطة (البحر المحيط ٣/٧٣)، وأشار إلى ضعف رأي الحوفي الذي قال بوجود مضمر محذوف في قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُوا مَا بِصَاحِبِهِم مِّن جِنَّةٍ﴾[سورة الأعراف: الآية ١٨٤]. أي "فيعلموا ما بصاحبهم"، وبين أبو حيان في ذلك أنها تخريجات ضعيفة ينبغي أن ينزّه القرآن عنها.

سادسًا: أبو حيان الأندلسي وعلماء النحو خارج المدارس

لم تكن عناية أبي حيان محصورة في علماء مدارس البصرة والكوفة والأندلس ومصر والشام، وفي الاطلاع على آرائهم والاختيار بينها ورد بعضها وموافقة أخرى، بل إنه كان ذا اطلاع على مخرجات علماء النحو والتفسير في

مواطن مختلفة، ومن ذلك:

- – **الزجاج، إبراهيم بن السري (ت ٢١٠ هـ)**: وافقه أبو حيان في مسائل وخالفه في أخرى، فمما وافقه فيه في إعراب قوله تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّنَ الْقُرُونِ يَمْشُونَ فِي مَسَاكِنِهِمْ﴾[سورة طه: الآية ١٢٨]. حيث قال الزجاج: "الفاعل لـ (يهد) ضمير عائد على الله تعالى" (الزجاج، **معاني القرآن وإعرابه** ٣٧٩/٣)، فوافقه أبو حيان، وذكر أن ما يؤيد هذا التخريج قراءة (نهد) بالنون، ومعناه نبين (**البحر المحيط** ٢٨٨/٦)، بينما خالفه في مسائل أخرى مثل إنكاره على الزجاج تضعيف بعض القراءات وردها ولحنها وتغليط قارئيها، كما في قراءة (معائش)؛ حيث قال الزجاج في ذلك: "وجميع النحويين البصريين يزعمون أن همزها خطأ، ولا أعرف له وجهًا ولا أحب القراءة بالهمز؛ إذ كان أكثر الناس إنما يقرؤون بترك الهمز" (الزجاج، **معاني القرآن وإعرابه** ٣٢٠/٢ – ٣٢١)، فرد أبو حيان عليه، وعلى غيره ممن رد هذه القراءة، ومن ذلك قوله: "ولسنا متعبدين بأقوال نحاة البصرة". ثم أثنى على قارئها نافع وغيره (**البحر المحيط** ٢٧١/٤)، كما أنكر أبو حيان على الزجاج تغليطه قراءة التسكين في "بارئكم" من قوله تعالى: ﴿فَتُوبُوا إِلَىٰ بَارِئِكُمْ﴾[سورة البقرة: الآية ٥٤]؛ حيث قال: "وما ذهب إليه أبو إسحاق من أن الإسكان غلط ليس بشيء؛ إذ هي قراءة في السبعة وهي متواترة، وكفى أنها منقولة عن إمام البصريين أبي عمرو بن العلاء؛ فإنه عربي صريح وسامع لغة وإمام في النحو" (**البحر المحيط** ٤٩٩/٢).
- **ابن شقير، أحمد بن الحسن (ت ٢١٧ هـ)**: أورد أبو حيان رأي ابن شقير في موضع واحد: مسألة "نوع ليس"؛ إذ ذهب ابن شقير إلى أن (ليس) حرف نفي، مثل (ما)، بينما خالفه أبو حيان واختار رأي أن (ليس) فعل (**البحر المحيط** ٣٣٨/١).
- – **أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد (ت ٢٧٧ هـ)**: وافقه أبو حيان في مسائل واختلف معه في أخرى، وبيّن موقفه منه في قوله: "تقادير أبي علي

والأخفش فيها تفكيك للكلام، وسلوك به غير ما تقتضيه الفصاحة، وهي تقادير أعجمية بعيدة عن البلاغة لا تناسب في كتاب الله، بل لو قدرت في شعر الشنفرى ما ناسب، والنحاة الصرف غير الأدباء بمعزل عن إدراك الفصاحة" (**البحر المحيط** ٢٩١/٤)، ومما وافقه فيه جواز تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف الجر (**البحر المحيط** ٢٨٩/٥)، ووافقه في اعتبار (إذن) تكون جوابًا في موضع وجوابًا وجزاءً في موضع آخر وهو الأكثر (**البحر المحيط** ٢٨٦/٣)، وخالفا بذلك رأي سيبويه الذي يقول: "فأما إذن فجواب وجزاء" (سيبويه، **الكتاب** ٢٣٤/٤). بينما خالفه في أن الباء لا تزاد في خبر المبتدأ بعد (ما) التميمية، بينما ذهب آخرون إلى جوازه، فاختار أبو حيان الجواز (**البحر المحيط** ٥٥/١)، كما خالفه في اعتبار (ليس) حرف نفي مثل (ما)، بينما اختار أبو حيان أنها فعل على رأي آخرين (**البحر المحيط** ٣٣٨/١).

- **ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت ٢٩٢ هـ):** قال أبو حيان في حديثه عن ابن جني ما نصه: "كثير التمحُّل في كلام العرب" (**البحر المحيط** ٥١٢/٢)، وقد خالفه أبو حيان فيما ذهب إليه بأن (أيان) مشتقة من (أي)، وقال أبو حيان بأنها جامدة غير مشتقة؛ لأن الأصل في أسماء الاستفهام والشرط الجمود (**البحر المحيط** ٤١٩/٤)، وخالفه أيضًا في مسألة معنى (كاد) في النفي والإثبات؛ حيث قال ابن جني بأنها في النفي إثبات، وفي الإثبات نفي، بينما اختار أبو حيان رأي من خالف ذلك باعتبارها نفيًا في النفي وإثباتًا في الإثبات (**البحر المحيط** ٤١٣/٥).
- **الزمخشري، محمود بن عمر (ت ٥٢٨ هـ):** اعتبره أبو حيان من أجلّ المصنفين في علم التفسير إلى جوار ابن عطية، فقال في شأنهما: "... أجلّ من صنف في علم التفسير، وأفضل من تعرض للتنقيح فيه والتحرير، وقد اشتهرا ولا كاشتهار الشمس، وخلدا في الأحياء وإن هدآ في الرمس، وكلامهما فيه يدل على تقدمُّهما في علوم من منثور ومنظوم ومنقول ومفهوم، وتقلب

في فنون الآداب، وتمكُّن من علمي المعاني والإعراب" (**البحر المحيط** ٩/١ – ١٠). غير أن أبا حيان كان شديد النقد لعلم الزمخشري في مواضع أخرى، فوصفه بالجهالة بالقاعدة النحوية في قوله: "وهذا الكلام ممن لا شعور له بالقاعدة النحوية" (**البحر المحيط** ٥٨/٨)، وعاب عليه عجمته؛ فقال في وصف بعض تقديرات الزمخشري: "فيها عجرفة العجم" (**البحر المحيط** ١١٥/٨)، وقال: "لعجمة الزمخشري فإنه لا يستطيع الإفصاح عن المعاني" (**البحر المحيط** ٧١/٢). كما سخر منه في أثناء عرض آرائه النحوية في بعض المسائل، واعتبره من المبتدئين، كما في قوله: "وهذا من ظواهر علم النحو التي لا تكاد تخفى على المبتدئين، فضلًا عمَّن تدعي العجم أنه في العربية شيخ العرب والعجم" (**البحر المحيط** ٤٥٢/٧)، وقوله في موضع آخر: "وهذا من النحو الجلي الذي يدرك بأدنى قراءة في هذا العلم" (**البحر المحيط** ٢٣٥/٢).

الخاتمة:

وبعد هذا العرض الموجز لمواقف أبي حيان في بعض المسائل يمكننا القول إن حرص أبي حيان في تحديد اختياراته يصب في غايته الأسمى وهي ضبط حدود علم إعراب القرآن الكريم، لمتابعة مسيرة العلماء من قبله في فهم معاني القرآن الكريم على أكمل وجه مستطاع، وقد استعرض هذا البحث مواقف أبي حيان في اختياراته بين آراء علماء النحو في المدارس النحوية وخارجها، فتبين لنا أن أبا حيان كان موضوعيًّا في اختياراته إزاء المذاهب التي يعرضها في كل مسألة نحوية، فتفضيله رأيًا على آخر كان مشفوعًا بعلة الاختيار القائمة في مواضع كثيرة على السماع الثابت عند العرب، وكان حياديًّا في بعض المسائل؛ إذ لم يبد رأيه فيها بالموافقة أو المخالفة أو المنع أو الإجازة، مكتفيًا بالعرض والنقل.

ويظهر تمسك أبي حيان بمعايير خصوصًا في اختياراته الإعرابية؛ لأن علم النحو ليس مقيدًا بقواعد الإعراب فقط، بل إنه يشمل النحو واللغة والصرف

والقراءات وأساليب العرب الفصيحة، وهي ما أشار إليه أبو حيان بالسماع الثابت عند العرب، وفي جميع اختيارات أبي حيان ابتعد عن التأويلات الخارجة عن سنن العربية، فحرص على الالتزام بظواهر النصوص. وهو ما كان معروفًا به، وجعل المقياس في تفسيراته النحوية على التأويل وفق أفصح الوجوه باستبعاد ما يخالف التشريع القرآني؛ ما جعله يخالف كثيرًا من النحويين في آرائهم، كما في مسألتي العامل في (إذا) الشرطية وعطف الجملة الخبرية على الإنشائية، والعكس.

النتائج والتوصيات

من خلال ما تقدم عرضه بشأن مواقف أبي حيان الأندلسي من آراء أعلام المدارس النحوية وغيرهم من النحاة المشهورين يتبين لنا:

- أن لأبي حيان آراءه الاجتهادية؛ حيث كان يعرض أقوال المتقدمين ثم يرجح بينها، مؤيدًا اختياره بالأدلة.
- أن أبا حيان رغم نزوعه بهواه إلى المدرسة البصرية، لم يكن مقلدًا لها، ورجح بعض آراء المدرسة الكوفية عليها، فكان له منهج خاص وآراء في تحديد اختياراته.
- أن أبا حيان لم يحابِ علماء عصره مثل ابن مالك، ولا شيوخه مثل سيبويه، وإنما جعل ضوابط اختياراته سيفًا مصلتًا على الجميع.
- اعتنى أبو حيان في تحديد اختياراته بمعيار السماع الثابت عن العرب، إلى جوار الإعراب على أفصح الوجوه، وكانا مقياسًا يحدد بموجبه الأخذ برأي دون آخر.
- أن منهج أبي حيان يقوم على الملاحظة القوية والإدراك الثاقب، فكانت له في المسائل نظرات فاحصة وآراء دقيقة صائبة.

ويوصي البحث بإبداء عناية بحثية خاصة بشخصية أبي حيان الأندلسي وثقافته من خلال مؤلفاته، للكشف عن أبي حيان المفسر، وأبي حيان اللغوي، وأبي حيان المؤرخ والأديب، وتقصي آراء معاصريه للوقوف على تفاصيل هذه الشخصية العلمية الفذة.

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.

أحمد بن محمد المقري التلمساني، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، لبنان، ١٩٨٨م.

أبو إسحاق الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: عبد الجليل شلبي، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٨٨م.

أبو البركات الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن، تحقيق: طه عبد الحميد ومصطفى السقا، الهيئة المصرية العامة للكتب، ١٩٨٠م.

أبو البقاء العكبري، التبيان في إعراب القرآن، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، ج١، مقدمة المحقق.

جلال الدين السيوطي، الاقتراح في أصول النحو وجدله، تحقيق: محمود فجال، مطبعة الثغر، ط١، ١٩٨٩م.

أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب، تحقيق: مصطفى النماس، مطبعة النسر الذهبي، مصر، ط١، ١٩٨٧م.

– البحر المحيط، دار الفكر، بيروت، لبنان، ١٩٨٣م.

– التذييل والتكميل في شرح التسهيل، مخطوط منه نسخ في المكتبة المركزية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض.

خديجة الحديثي، أبو حيان النحوي، تقديم: شوقي ضيف، مكتبة النهضة، بغداد، العراق، ط١، ١٩٦٦م.

الزمخشري، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل ووجوه التأويل، دار المعرفة، بيروت.

سيبويه، الكتاب، تحقيق وشرح: عبد السلام هارون، عالم الكتب، بيروت، لبنان.

شوقي ضيف، المدارس النحوية، دار المعارف، مصر، ط٤.

صلاح الدين الصفدي، الوافي بالوفيات، جمعية المستشرقين الألمانية، ط٢، ١٩٧٠م.

أبو الطيب اللغوي، مراتب النحويين، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر، ط٢، ١٣٩٤هـ.

ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق: المجلس العلمي بفاس، توزيع مكتبة ابن تيمية، القاهرة.

محمد بن أحمد الأزهري، تهذيب اللغة، تحقيق: عبد السلام هارون، الدار المصرية، مطابع سجل العرب.

محمد مرتضى الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، المطبعية الأميرية، مصر، ١٣٠٦هـ.

محمد الطنطاوي، نشأة النحو، ط٢، ١٩٦٩م.

يحيى بن زياد الفراء، معاني القرآن، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط٣، ١٩٨٣م.